من تجليات القارئ ووظائفه في المسار الإنشائي/ التقبلي

دراسة سيميائية/ وسائطيّة

مراد بن عياد

جامعة صفاقس

ينهض المضمار الإنشائي/ التقبلي (Parcours poético-réceptif) على بنية وسيطيّة (Structure médiatique) تتألّف من ثلاثة أركان أساسيّة هي المنشئ والنّص والقارئ، وهي بمنزلة الأشواط والمحطات أو ما يمكن الاصطلاح عليه بنقاط الرّبط التي يكون خوض غمارها وقطع مسافاتها بمنزلة المغامرة السيميائية من غير أن يؤدي ذلك بنا إلى إمكانيّة عزل أي طرف منها عن نظيريه البتّة بل إنّها تخضع جميعا لشبكة من العلاقات المتراهنة (Relations interdépendantes) تجعلها في غاية التماسك والانسجام، فإن دعانا الاقتضاء الإجرائي والضّرورة المنهجيّة إلى فحص كل عنصر منها على وجه الإفراد فلا يعدو ذلك أن يكون تدبيرا توضيحيّا يساعدنا على إبراز تلكم الأركان واستجلاء المحطات التي هي قوام ذلك المسار برمّته.

أمّا ذكر المنشئ أولا والنصّ ثانيا والقارئ ثالثا على هذا النحو من الترتيب فلسنا نعني به أولوية المذكور أولا على الثاني ولا أهمية المذكور ثانيا على الثالث إطلاقا بل يعدّ النصّ والقارئ معا شرطين لازمين لقيام المنشئ كيانا بهذه الصفة تماما مثلما يعتبر المنشئ والقارئ سويا شرطين ضروريين لنهوض النصّ كيانا بهذه الصفة، وكذلك أيضا لا معنى لوجود قارئ ولا لفعل القراءة من غير النصّ ومنشئه . وتبعا لذلك تعامل ثلاثتها على أساس مبدأ المساواة في شرعيّة الوجود والتكافؤ في الوضعيّة الأصوليّة وعلى مبدأ التكامل في الأداء الوظيفي.

أما تركيزنا على تلكم الأركان الثلاثة دون سواها فليس إلاّ من جهة أهميّتها الاستثنائية بالقياس إلى غيرها من غير أن يعني ذلك غياب مقومات أخرى لها موقعها

وشأنها في المسلك السيميائي باعتباره نظاما تواصليا عاما ونسقا متكاملا غير منقوص كالسنن اللغوي والرسالة وقناتها الحاملة وسياقها النّحوي ومقامها البلاغي وما إلى ذلك...

ويخضع المسار الإنشائي/ التقبّلي لحركة سيميائيّة دؤوب تصل ما بين الطرفين المتواصلين أخذا وعطاء. ولئن كان المنشئ في ظاهر الأمر هو الذي ينهض بتركيب السّنن وفق المواضعات اللّغويّة وأن المتقبّل هو الذي يتولى تفكيكه بغية فهمه وتأويله فإن الطرفين المذكورين لناهضان معا بالدّور المزدوج تركيبا وتفكيكا إذ ليس المنشئ بقادر على تركيب السّنن ضمن الرّسالة المراد تبليغها إلا بما بفضله رسخت قدمه في عمليّات تفكيك سابقة ضمن قراءات شخصيّة وخبرات متراكمة ومعرفة موسوعيّة ودراية باللّغة وبما وراءها.

وفي المقابل ليس المتقبل بمستطيع تفكيك ذلك السّنن إلا بفضل قدرته على إعادة إنتاج الرّسالة وبنائها من جديد بناء يستند فيه إلى تلك المرجعيات ذاتها أو إلى ما يقاربها سواء تعلقت بتراكم الخبرات القرائية السابقة والإلمام بالمعرفة الموسوعية أو اتصلت بمدى إحاطته باللّغة وخفاياها وإدراكه لمعاني الكون وأسراره.

وعلى هذا النّحو يغدو عمل التفكيك والتأويل هذا عملا إيجابيا بنّاء بحق ما دام دور القائم به لا يقتصر على عزل مكونات الرسالة والعناصر السننية فيها بعضها عن بعض بل هو يعيد بناءها على نحو يحدث من خلاله تقاطعات عديدة متشاكلة بالطّول والعرض ومتشابكة من وجهين اثنين في أحدهما اعتراف بأشياء يقرها النصّ ويؤمن بها صاحبه وفي الثاني اعتراض على سلم القيم والأولويات كما ورد ترتيبها في النصّ ومن ثم اقتراح بدائل أخرى قد تؤدي بالمتقبّل إما إلى إعادة ترتيبها وصياغتها من جديد وإما إلى وضع ما كان ثانويا في الصدارة وجعل ما كان في الصّدارة ثانويّ الأهميّة.

فإذا ثبت أن جميع أركان التواصل لازمة الحضور والتّواجد فقد صار كل نسق إنشائي/ تقبّلي محكوما في النهاية بشرط الاستجابة لمقتضى الانسجام بين عناصره ولمبدأ التكافؤ بين أطرافه دون مراء وذاك هو التّرابط النسقي في كل مسار إنشائي/ تقبلي ترابطا لم يكن مباشرا في أي حال من أحواله بقدر ما كان قائما على أساس الوساطة. إذ يغدو كلّ شيء محكوما بواسطة فلو أعدنا تشكيل تلكم الأطراف الثلاثة الأساسيّة ضمن بنى

ثنائية وعلاقات زوجيّة من هذا القبيل: 1- منشئ / متقبّل.2- نصّ / متقبّل. 3- نصّ / منشئ.

لانتهينا إلى حقيقة أنّ العلاقات التي تسودها لا يمكن أن تكون علاقات ثنائية إطلاقا كما في ظاهرها بل هي ثلاثيّة بالوساطة وعلى وجه الضرورة فمن جهة أولى ينهض المنشئ وسيطا بين الأثر ومتقبله والنصّ وقارئه دون شك وليس ذلك يعود إلى كون المنشئ هو علة الأثر الأولى فحسب بقدر ما يرجع تفسيره إلى وجود افتراضات كانت قوية زمن ظهورها وقد نبعت من بعض التوجهات النقديّة والمدارس الأسلوبيّة- مفادها أن في كل عمل أدبي علامات وقرائن في طريقة الأداء ومنحى الصّياغة هي بمنزلة البصمات الدّالة على هويّة صاحبها والمؤدية إلى خصوصياته الفردية فلولا ما كان من ذلك العمل الفرديّ ومن جهد صاحبه وطابعه الخاصّ.-حسب هذه الفرضيّة – وما تأتّى له من عصارة الفكر وصفوة العبارة لما وصل صوته إلى المهتمين به بالشكل الذي برز به واستقرّ عليه في آثاره فيمسي الأثر بذلك دالاّ على منشئ بعينه دون غيره متلبّسا بهويته باعتباره بعدا ثانيا يختلف عن الشخصية الفردية في التاريخ والواقع" فالشعراء وكذلك الكتاب أفراد من الناس يختلفون عن غيرهم بتعاطي الأقاويل الشعريّة أو بالانتماء إلى مملكة الشعر أو مملكة الكتابة، فإلى وضعهم كأفراد ينضاف وضعهم كشعراء أو كتاب (ح. الواد...) فمعنى الوساطة ههنا- من وجهة نظر أسلوبيّة الفرد- وبناء على قياس المسافة الفاصلة بين اللّغة نظاما والكلام إنجازا أو ضربا من ضروب الإنجاز أنّك تقرأ لهذا الشاعر ما لا تقرأ لغيره وتعدّ له من شروط القراءة وأدواتها ما لم تعدّ لقراءة غيره وتلبس له لبوسا لم تكن تحتاج إليه عند قراءة سواه فإذا انخرطت في قراءة شعر فلان ودأبت عليه رسمت لنفسك إطارا وتبيّنت أفقا وتوخيّت نهجا من فرط العادة وبداعي الألفة – فإذا غيرّت المقروء له وكلّفت نفسك عناء الاستجابة لتجربة قرائيّة جديدة احتجت إلى أدوات عمل أخرى ورسمت إطارا جديدا وتبيّنت أفقا غير الذي كان في الأول، فتراك في كل مرّة تستعدّ لجهاز قرائي جديد وتتأهل تدريجيا لخوض مغامرة أخرى من لذة الكشف وتجديد الإحساس وتحيين الشعور بما لم يسبق له نظير، ولكن لئن كانت هويّة المنشئ الفرد يمكن قبول فكرتها وتبنّي فرضيتها ولا سيما من جهة من يركز على أسلوبية الفرد فإن تقدير الوساطة من هذا الجانب ووفق هذا المنظور ليس باتا قاطعا ولا نهائيا بقدر ما هو

خاضع لاختلاف الزّوايا التي منها تقدّر الأمور وتضبط الأشياء ممّا يجعل الاعتبار الخاص بطبيعة الوساطة يمكن تحويل وجهته من بؤرة أسلوب الفرد إلى جهة الآليات الخاصّة بظاهرة التناص ومن ثم فليس التحوّل في طبيعة الوساطة إلا مؤديا منهجيا وإجرائيّا إلى تحوّل آخر موازله من بؤرة الاهتمام بأسلوبية الفرد إلى دائرة العناية بسيمياء التناصّ دون شك فتتجلى حقيقة التفاعل بين صوت المنشئ وسائر الأصوات الأخرى التي يمكن تنزيلها ضمن السياق الإنشائي ذاته سواء من جهة الجنس والشكل أو من ناحية المجموعة السننيّة الفرعيّة (sous-code) المنضويّة إلى السّنن اللغوي العام والتي بها يتقيّد النصّ وفي إطارها يتحرّك. وما كان القارئ ليتوصّل إلى رسم الإطار القرائي الملائم لطبيعة الأثر والنصّ ولا ليتبيّن الأفق التقبلي الذي يراه مناسبا للتحرّك وردّ الفعل لولا أنّه يستعين على ذلك كله بجملة من المعطيات الموضوعية التي تمليها ضوابط الجنس وتحددها تلك المجموعات السّننية المنضوية زيادة على موجّهات أخى متصلة بعمليات التلفّظ وبسائر العوامل المقاميّة.

فإذا ثبت أن الافتراض المتعلق بخصوصيّة أسلوب الفرد إنّما يحميه من التّلاشي وسط زحام النّصوص ويصونه من الذّوبان والتفتت داخل تضافر الأصوات وتماتنها فإنّ ما يقوله المنشئ الفرد لا يمكن أن يكون عمل الوساطة فيه مقتصرا على مجرّد تجميع أفكار المنشئين الآخرين وآرائهم ولا مكتفيا بمجرّد التركيب لصياغاتهم والتلصيق لعباراتهم وإنّما تضحي تجربته في القول والصياغة ومغامرته الخاصة في مجال الوساطة القوليّة بؤرة محوريّة تصبّ فيها الأصوات وتلتقي ضمنها الرّؤى وبذلك ينفتح مخزون الذاكرة الفرديّة على ترسبات القراءات السابقة وصدى الأصوات الملتقطة وظلال الصّور المخزّنة، وعلى هذا الأساس تصبح وساطة المنشئ وساطة فعلية وليست صورة نسخيّة من صور الآخرين فوساطة الآخر من هذا الوجه لا بدّ من أن تستحضر لتلغى وتستدعى لتقصى وتغيّب فيكون شرط وساطة صوت الأنا مرتهنا باستعمال صوت الآخر والاستعانة به بحيث لا يكون صوت الآخر غائبا تماما فهذا لا يجوز ولا حاضرا حضورا طاغيا مهيمنا وهذا لا يجوز أيضا وذاك هو معنى التحوّل من أسلوبية الفرد إلى سيمياء التناص؛ فأن يضحي المنشئ الفرد وسيطا باستحقاق فليس من جهة الخصوصيّة الأسلوبية الفرديّة التي لم تكن أبدا أزليّة ولا هي بالموهبة السماوية بل من ناحية كونه يضطلع بدور همزة

الوصل بين القراء من وجه وأصوات المنشئين الآخرين من وجه ثان زيادة على أنّه يضمّ تلك الأصوات جميعا إلى صوته ضمّا على أساس الصهر والدّمج والتحويل والتحوير لا على معنى النقل والنسخ والتكرار فإذا بتلك الأصوات في حال تضافرها وتفاعلها تمر من مصفاة صوته وتتخلّل صفوة ما في خاطره وضميره فلا تصل أصوات الآخرين إلى القارئ إلا من خلال صوته ولا تعبر إليه إلا من معبر رؤيته ورؤياه، وعلى الطرف المقابل من ذلك المسار التواصلي يعدّ المتلقي وسيطا أيضا ثانيا على أوّل ، إذ به يتحقق التكافؤ في نطاق المسلك السيميائي وبه يحصل التّوازن المنشود في كل نسق من هذا القبيل وعليه المعوّل في إعادة تنشيط عملية الإنشاء وتحريك الأقاويل الشعرية ودفعها نحو اكتمال الشوط وتتويج الفعل، إنه شرط من أوكد شروطها أو هو عون (Agent) من أعوانها وطور من جملة أطوارها إذ لا بدّ لكلّ منشئ من أن يستحضر صورة شريكه ويتمثله تمثلا ساعة تدبّر القول وأن ينحت للناس صورة بها يتوجّه إليهم وبفضلها يلتقي وإياهم؛ وفي الحقيقة تبقى ملامح المتقبّل افتراضية وصورته تقريبية حتى يتحقّق فعل التقبّل كيانا فاعلا وتتوّج مشروعا قائما فمقاربة المنشئ لدائرة جمهوره إن هي إلا مقاربة ضمنيّة واحتماليّة في نهاية الأمر حتّى يستقرّ الأثر بين أيديهم عملا مكتملا. ولئن صار الأثر واقعا ماثلا ومثالا عينيّا وأمسى الخطاب زائلا بزوال صاحبه منقضيا بانقضاء مخاطبه متبّددا بتبدّد أزمانه وظروفه فإنّ النص يبقى أقرب إلى المشروع الاحتمالي وإلى اللحظة الافتراضيّة سواء من جهة حقيقة نهوضه على البعد التناصّي وتعدّد الأصوات وتفاعلها من خلاله أو من ناحية ما يخطته المنشئ من دائرة جمهوره وهي دائرة قد تضيق وقد تتّسع حسب الأوضاع والظروف ووفق المقامات ومقتضيات الأحوال. ولئن كان النصّ في أصل المفهوم والاصطلاح دالا على الاستقرار والثبوت باعتبار دلالته على التجليّة والإبراز من وجه- وعلى خيوط النسج المحكم بالطول والعرض فإنه من جهة اعتبار التناص وتعدّد الأصوات وتفاعلها من خلاله إنما يعدّ أقرب إلى الجدل والتحرّك وإلى الأخذ والعطاء والذهاب والإياب منه إلى ذلك الاستقرار وتبدو الأمور مقسومة بين جميع الأطراف بالعدل والقسطاس، فاللغة للجماعة والأسلوب- بعضه للفرد- إن صحّ افتراضه له وسلمت نسبته إليه ومعظمه ملك شائع متداول ومردود مشترك بين أولئك المنشئين الذين يدور عملهم في فلك متقارب من الجنس والشكل والغرض أما الإنتاجية (Productivité) فللأثر

والنصّ معا يتنازعها المنشئ والمتقبّل سويّا ويسهمان في اطراد نمائها بمقدار من التوازن والتكافؤ بينهما.

2- الوساطة بين القارئ المخبر والقارئ الخبير: المدّ الأسلوبي – البنيوي:

إن التوسّل بالقارئ وسيطا في التّحليل الأسلوبيّ قد استوجب استناد الدرس الأسلوبيّ البنيويّ إلى مبدأ اعتبار التواصل بالشعر ضربا من ضروب التواصل العام دون شك على أن " م. ريفاتار (M.Riffaterre) ، من خلال اعتماده نظريّة التواصل العامّة واستعانته بمصطلحاتها وإجراءاتها قد ركّز اهتمامه على النصّ والقارئ في ارتباط أحدهما بالثاني ارتباطا عضويّا مقابل التقليص من أهمية بقيّة الأركان ووظائفها في المخطط التواصلي من غير أن يلغيها تماما أو يسقطها من حسابه. ويقرّر " ريفاتار" استنادا إلى منهجه الشكلي في التّحليل أنّ الظاهرة الشعريّة تستوي في علاقة النصّ بالقارئ أكثر ممّا تستقيم في علاقته بصاحبه أو في صلته بالواقع. فليست الظاهرة الشعريّة بمنحصرة في النصّ على ما له من أهمية في احتضانها وإيوائها بل هي تتجاوزه إلى القارئ وإلى ردود فعله المحتملة والمنتظرة منه تجاه النصّ فلا تتجلى الظّاهرة الشعريّة كيانا إلا وهي تنبثق من مباشرة القارئ للنصّ، فإذا لم يبق لدينا إلاّ آثار الأصوات الشعرية وقد ترسّخت في نصوصها بعد أن ولّى أصحابها وبادوا فقد تأكدنا من ضرورة التمسّك بالمكوّنين الباقيين اللّذين لهما وجود مادّي في مسلك التواصل وهما النصّ والقارئ (م. هـ طرابلسي 1988: 19) الأول ثابت مستقرّ في موضعه من وعائه الحامل والثاني متجدّد بتجدّد القرّاء وتعدّد القراءات وإنّما يستمدّ النصّ شرعية وجوده وضمان بقائه واستمراره من الوسيط التقني (Médium) متمثلا في الأداة التي تصونه من التلاشي والقناة التي تحفظ مقصده وتؤمّن وصوله إلى مبتغاه ومن الوسيط البشري (Médiateur) متجسّما في أولئك القرّاء المباشرين له والمتداولين عليه على وجه التعاقب والتراكم. ولمّا كان المحلّل الأسلوبي لا ينطلق من النصّ مباشرة " وإنّما ينطلق من الأحكام التي يبديها القارئ تجاهه (فقد) نادى [م. ريفاتار] باعتماد قارئ مخبر (Lecteur / informateur) يكون بمثابة مصدر الاستقراء الأسلوبي بحيث يجمّع المحلّل كلّ ما يطلقه المخبر من أحكام معياريّة معتبرا إيّاها ضربا من الاستجابات نتجت عن منبّهات متأتية من النصّ، ولئن كانت تلك الأحكام تقييميّة ذاتيّة فإن ربطها بمسبّباتها باعتبار أنها لا تكون عفويّة ولا اعتباطيّة في نشأتها هو عمل موضوعي وهو عمل

المحلّل الأسلوبي الذي لا يهتمّ البتّة بتبرير تلك الأحكام من الوجهة الجماليّة، (ع. مسدّي 1977: 80، 1994: 42) فإذا صارت انطباعات المخبر وأحكامه هي التي تتيح للمحلّل أن يتخلّص من النصّ متّخذا منه ما يكفي من المسافة الضّامنة للموضوعيّة العلميّة فإنّ المأمول من هذا الإجراء التحفّظي ألا يلتبس الموضوعي بالذّاتي ساعة التحليل، ومن ثم يمسي القارئ المخبر وسيطا منهجيّا وأداة عمل ووسيلة تقدير بالنسبة إلى المحلّل الأسلوبي من حيث يمكّنه من رصد العلاقات القائمة بين المنبّهات والاستجابات ضمن المسار السلوكي/ النفسي الذي جلته " النظريّة السلوكية البيهافيوريّة"، على أنّ المحلل الأسلوبي يمكن أن يضطلع بدور القارئ / المخبر من غير أن يكون هو المخبر الوحيد وإنما يعدّ من هذه الناحية مجرّد عون من بين سائر الأعوان.

ومما يحوج الباحث الأسلوبيّ إلى المخبرين من وجهة نظر "م. ريفاتار" أنّ البنية المفيدة لا تتحقّق إلا في إدراك من يتلقّاها ويتلقّفها والمخبرون هم الذين يمدّون المحلّل بسائر الانفعالات وبمختلف الانطباعات والإثارات الوجدانية التي يزرعها النصّ فيهم والمحلل يرصد ردود فعلهم عن كل جزء من النص ويستند إليها باعتبارها علامات على البنية المفيدة (ح. صمود 1998: 139) وتعبا لذلك فلا حقيقة لأسلوب النصّ ولا لخصائص الأثر خارج دائرة الانطباعات والأحكام التي باتت محطّا وموئلا لكل تحليل أسلوبي ومنطلقا لكل تقدير موضوعي فالعلامة من هذه الناحية علامتان: علامة متجلّية في النصّ وأخرى ضمنيّة في النّفس والحال أنهما ليستا من جنس واحد ، ولكن ليس من دليل أبلغ ولا أدلّ من الشيء الذي يكون له بليغ الأثر في شيء آخر والحال أنّه مباين له ومختلف عنه، على أن القارئ / المخبر لئن كان يحظى بكل هذه الأهميّة بوصفه بؤرة محوريّة في دائرة الوساطة فإنه لا يستطيع أن يتحرّك في حرية مطلقة وليس له أن يختبر انطباعاته وردود أفعاله كما اتّفق وإنّما هو يتحرّك في دائرة النصّ وهي دائرة لا يرسم حدودها إلاّ النصّ ذاته لأنّ له سلطانا على القارئ ليس بهيّن وخطّة يكاد يفرضها عليه إذ هو " يبنى بصورة يراقب فيها عمليّة تفكيكه هو بنفسه فلا تبقى لقارئه حرية كبيرة في التّأويل" (م.هـ طرابلسي:1988: 20).

ولئن عدّ القارئ / المخبر طورا هاما في التوسّط المنهجيّ والتوسّل الإجرائي فلا بدّ من أن يدعمه القارئ الخبير الذي يتنزّل في مستوى آخر من الوساطة و التوسّط ، فإذا

كان الأوّل يكتفي بأحكام القيمة أي بملامح ارتساميّة فإنّ الثاني قادر على " تحويل أحكام القيمة إلى أحكام وجود (M. Riffaterre 1971:42) فالتحوّل من مستوى الوساطة الأولى إلى مستوى ثان من الوساطة هو " تحوّل الانفعال بالأسلوب من حكم ذاتي فردي إلى وسيلة تحليل موضوعيّة قادرة على تعيين الثوابت وراء اختلاف الآراء ، والأحكام (م.ن) فإذا كان وراء التقاط حساسيات النصّ وملامح الأثر " موجود موضوعي يمثل الأسلوب وهو في حالة كمون وتأهّب ينتظر أن يتحوّل أثرا أسلوبيّا متحقّقا (ح صمود 1998: 139) فإن انطباعات المخبر الفرد وردود أفعاله يمكن أن تدعمها انطباعات مخبرين آخرين زيادة على أهميّة التجربة الانطباعيّة التي يمرّ بها المحلّل الأسلوبي ذاته فبينما يكتفي الأول بتجربة الشعور والإحساس يمرّ الثاني إلى طور تقنين التجربة وضبط حيثيّاتها وأطوارها وتبعا لذلك ليس أقلّ من أن يمر التحليل الأسلوبي بمرحلتين هامتين مرحلة اكتشاف الظواهر وتعيينها (Phase Heuristique) ومرحلة التأويل والتّعبير (Phase herméneutique) (م ن : 125-126) بحيث تكون الأولى ألصق بالنص وأليق به بينما تكون الثانية أكثر تحرّرا منه واستقلالا عنه.

2- الوسيط بين القارئ/ النّموذج والقارئ النّموذجي: المدّ السيميائي:

إنّ المحلّل الأسلوبيّ – وفق ما سبق بيانه- ليمثّل رابطا منهجيّا عضويّا ووسيطا فاعلا يصل ما بين المخبرين والنصّ من جهة وما بين القارئ العادي بوصفه مستهلكا عابرا أو متذوقا للشعر والقارئ العالم باعتباره باحثا متأنيا ومتمحّصا من جهة ثانية، فليس للأوّل هاجس الانضباط بضوابط العلم ولا الالتزام بالحياد كما هو الشأن بالنّسبة إلى الثاني الذي يمتلك من الدراية بالشعر والخبرة به ما يخوّل له تجاوز مجرّد الإحساس والانفعال إلى بناء مراتب عقليّة متدرجة وروابط سببيّة من شأنها أن تشخّص مكامن " الهزّة " والأريحيّة " " والالتذاذ" و " الطرب" وما إلى ذلك – حسب استعمالات الجرجاني والحاتمي وأمثالهما وأن يردّ كل تلك الحالات التي تعتري النفس إلى ما يتصل بها من مثيرات في النّص، على أنّ من العوائق الإجرائية والعقبات المنهجيّة ما تعود إلى كون تلك الرّوابط السببيّة ليست آليّة في جميع الأحوال ولا هي بمضمونة التّحقق في جميع المواضع (م. بن عياد: 2010/ I:90) فثمة من أساليب الأثر ما تنطبع ارتساماته الجماليّة في النفس من غير أن تجد في النص المدروس ما يمكن أن يتعلّق بها من ظواهر وكذلك قد

تتوفّر في النص ظواهر أسلوبيّة لا تجد في النفس ما يمكن أن يتعلّق بها من انطباعات (م.هـ طرابلسي CERES :IV 1981: 220/219) ونحن نعتقد أن متابعة [م. ريفتار] لملامح القرّاء واستقراءه لأوضاعهم ومنازلهم ومختلف وظائفهم وتحوّله من رصد عمل القارئ المخبر إلى القارئ الوسيط" ومنهما إلى عمل القارئ – الجمع (صمود 1988: 138-149) إنّما يمثل ذلك كلّه انتقالا من موقع التحليل الأسلوبي إلى منزلة الحركة السيميائيّة إذ كان التحوّل من بؤرة قارئ نموذج إلى مصاف قارئ نموذجي إنّما هو دفع لحركة الرّصد من الخاص في مستوى القارئ المثال إلى القاعدة العامّة في مستوى القارئ الأمثل، وإذ لم يعد كافيا ولا مقنعا تشخيص أسلوب الفرد باعتباره حالة شعريّة خاصة كان من اللاّزم تنزيل تلك الحالة الفردية منزلتها من النّسق الشعري العامّ ، وليس التحوّل الاستقرائي من الخاصّ إلى العامّ سوى مبادرة سيميائة ترقى بالتحليل الأسلوبي إلى مصاف العمل التّاليفي: وليس ذلك على " السيمياء" بعزيز ما دامت تمثّل الوجه الثّاني من "الابسيمولوجيا" في تقدير [ش.س.بورس] (CH.Sanders Peirce).

إن المسافة الفاصلة بين وساطة القارئ النّموذج والقارئ النّموذجي إنّما هي مسافة معتبرة في رصد عمليّة القراءة حال ظهور مباعدة بارزة بين المرحلة التاريخية التي أنتج فيها النصّ والفترة الزّمنية التي ينتمي إليها القارئ، فبقدر ما يتّسع حيّز المباعدة بين الطرّفين يتضخّم حجم المفارقة، ومن ثم فليس القارئ النّموذج بقادر على تذليل الفارق بين المستوى السّنني في نقطة الانطلاق ونظيره في مستوى نقطة الوصول ودرأ الهوة القائمة بينهما مثل قدرة القارئ النّموذجي على ذلك وليس القارئ النموذجي بأقدر من نظيره ولا بأجدر منه إلا من موقع ما توفّر فيه من شروط وما تجمّع لديه من خصال من أوكدها تمرّسه بنصوص كثيرة متعاقبة ومنتمية أنظمتها السّننية إلى مراحل تاريخية متباعدة ومختلفة عن النّظام السّنني الي تشتمل عليه لغة العصر.

وعلى ذلك النّحو فللقارئ النّموذجي من الملكات التقبليّة الواسعة ومن المهارات التّفكيكية والتأويلية الشاسعة ما به تقاس درجة خلود النصّ وصموده في وجه الزمن وما به يستطيع أن يخترق العائق المتسبّب فيه تغيّر السنن وتبدّل طرائق تفكيكه فالّذي يلتقط فعاليّة المنبّه ويستجيب للحساسيّات مهما كان بعد الشقّة بين سنن النّصّ وسنن

قارئه إنّما هو ذاك المتمرّس بلغة الشعر المتمكّن من السّنن الشعري بوصفه سننا فرعيّا منتميا إلى السّنن اللّغوي العام.

4- الوساطة بين القارئ الحسّي والقارئ المجرّد: المدّ الأصوليّ:

إنّ القراءة مرحلة وسيطيّة دقيقة منوط بها تحقيق التّراجح وحفظ التّوازن بين مقولة " المنشئ" ومقولة " القارئ" في المؤسسات النّقدية الحديثة بعامّة وضمن توجّهات المعرفة الأسلوبيّة التي عقبتها نقود واحترازات موجّهة إليها ومتأتية من بعض التيّارات السيميائية ولا سيما ما ورد منها في مدرسة باريس التطبيقيّة (L'école appliquée de Paris) وفي "الكولاج دو فرانس"(le collège de France) وقد وجدنا في بعض كتابات ' أ.ج قريماس (A.J. Greimas) و " ميشال أريفاي (M. arrivé) تعقيبات لا تخلو من الأهميّة باعتبار جرأتها في نقض المبادئ الأسلوبيّة وخاصّة ما تعلّق منها بأسلوبيّة الأفراد وقد كان لأسلوبية الجماعات وأسلوبيّة اللّغات على غرار ما انتهجه " شارل بالي" (Ch.Bally) في خصوص " أسلوبيّة اللغة الفرنسية" ما عدّ مستراحا ومتنفسا تمكّن من خلالهما أمثال أولئك الروّاد من السيميائيّين الإفرنج من البحث عن البدائل التي رأوها ضروريّة في إحداث التحوّل المبدئي والنّقلة الإجرائيّة من بؤرة الفحص عن خصوصيّات أساليب الأفراد إلى دائرة إرساء أجهزة نسقيّة شموليّة وأنظمة علاميّة إنشائية/ قرائية متكافئة ومتناظرة، وهكذا ففي ضوء تطوّر الدّراسات السيميائية موصولة بتنامي الدّرس اللساني العام بدأ القارئ أوّل ما بدأ يتشكّل في صورته الحسية المباشرة مقترنا بآليّة القراءة " بمعناها الضيّق المرتبط باستخدام حاسة البصر وتوظيف ملكة تحويل الرّمز الخطيّ إلى تسلسل أداتي (وأدائي) عبر الصوت " (ع. مسديّ،39:1994) فالقراءة من هذا المنظور النّسقي المتدرّج باتت تشكل مقوّما هامّا من مقوّمات المسار التّواصلي ورابطا عضويا بين الملكة المدركة وما يتصل بها من الجوارح العضوية (كالمتابعة بالبصر والتمتمة بالشفتين) وبين النصّ بوصفه فضاءا ماديّا على الأقلّ من ناحية توصيفه توصيفا مبدئيّا قبل أن يتدرّج المرء في مصاف التّقدير نحو خلفيّاته المجرّدة وأغواره العميقة؛ وانطلاقا من القاعدة الحسيّة والبنية الماديّة الأساسيّة، يعدّ النص بالنسبة إلى قارئه ذاكرة اصطناعية تصلح امتدادا للذاكرة الطبيعيّة وعونا لها وتنهض الجارحة البصريّة خاصّة وسيطا وظيفيّا بين الملكة المحصّلة ساعة القراءة والتحصيل والنصّ المبطوع أو المخطوط الذي يحفظ

المعلومة ويثبّت الخبر وينقل الخبرة من جيل إلى جيل بفضل الإنالة ويروّج الفائدة ويفشيها في مختلف العصور والأمصار، وفي كلّ ذلك يجعل ما كان في الماضي البعيد ماثلا بين يدي القارئ لحظة القراءة كما لو كان جزءا من حاضره الرّاهن.

وعلى هذا الأساس ، ففي مقاربة لسانية وسيميائية أولى تفهم القراءة على أنها مسار ينهض بنشاط مضاعف هو التعرّف على الرّموز الخطية مخطوطة كانت أو مطبوعة بوصفها تنوب عن جملة الوحدات الصوتيّة / الصّوتمية والوحدات اللّفظية / اللّفظميّة ثم الاهتداء – في ضوئها إلى ما يفيده انتظامها الخطّي التّتابعي في فضاء السلسلة اللّفظيّة، بيد أن هذا المستوى من تحديد النّشاط القرائي ليس كافيا إلا في أقل ما يمكن أن يتوفّر من شروط الإنجاز فلا بدّ حينئذ – من أن يدعم ذلك نشاط آخر ويؤازره في مستوى ثان يتنزّل في إطار الملكة القرائية العارفة التّي بموجب قدرتها على الجمع بين شرط التعقّل وشرط الخبرة إنما تسعى إلى الملاءمة والتّوليف بين اقتضاءات رسوم النّص ومستلزمات خبرة القارئ المتراكمة بفضل ممارساته القرائيّة السابقة التي بإمكانه الاستعانة بها عند الحاجة واستحضارها في كل ظرف قرائي جديد. وإذ يهتدي القارئ إلى انتظام المدلولات من خلال المسك بخيط انتظام الدّوال في أعطاف النصّ فهو يحوّل سلسلة الألفاظ الى تركيبيّة (syntagmatique) منتظمة من العلامات (A.J. Greimas et J. Courtès 1979: 206) ولكن لا يكفي أن تفكّك تلكم العلامات في ذاتها وإنّما الأمر منوط باكتشاف سرّ انتظامها ، وليس من الحاصل ولا من المضمون أن يكون الاهتداء إلى ذلك مقتصرا على المسار الخطّي الأفقي في انسجامه مع المتابعة البصريّة بل تحتاج القراءة النظاميّة المتوغلّة في مطاوي النصّ إلى تدبّر توليفات في العمق تتجاوز المسلك الخطي الرّتيب إلى مسالك أخرى عديدة متوالجة ومتشابكة بحيث تخترق النّسيج السّطحي لخيوط النص، فليست القراءة الخطيّة ذات المسلك الأوحد سوى قراءة أوليّة وموضعيّة من عملية القراءة الاستقصائية والشموليّة باعتبارها كلاّ متكاملا جامعا بين أبعاد النصّ الهندسيّة كلها.

إنّ فعل الإدراك والتحصيل الذي يتحرّك من الجزئي " إلى الكلي ومنه إلى الجزئي من جديد لا يكفي في إنجازه وتحقيقه ذلك البعد الأفقي الذي المعنا إليه آنفا. فبينما تؤدي القراءة الخطية المتتابعة إلى التشظي والتشتّت ولا سيما في حال امتداد النص فإن

القراءة التأليفيّة، في المقابل . إذ تعتمد التقاطع والتّعامد والصّعود والانحدار. إنّما تهتدي بالـدائرة التأويليّـة (cercle herméneutique) عنـد " و. ديلتي " (W.Dilthey) و " . هيـدقر" (Heidegger.) تلك التي تتنزّل ضمن مرتبة متقدمة ومتبلورة من القراءة لأنّها تؤمّن ضربا من التغذية الرّاجعة في أثناء التّحرك بين ذينك القطبين وحمل أحدهما على نظيره بحيث لا يحاصـر الكلّ إلاّ بتحديـد أجزائـه ولا تضـبط الأجـزاء إلاّ بتوجيـه مـن إدراك الكل، ومـا يحرزه القارئ من هذا القبيل يستعين به على تطويق ذاك ومحاصرته فما إن يتقدّم في القراءة شوطا حتى تراه يراجع في ضوء ذلك ما سبق أن مرّ به فإذا هو يعدّل من فهمه الأوّل للمقروء مستنيرا بما تضافر من تلكم المعطيات حتى يأتي عليه متكافلا ومتوالفا. إنّ حالـة اليقين أو مـا يشـبه اليقين التي يبلغهـا القـارئ حـال مشـارفته خـواتيم الـنص لـيس كحالتـه مـن الظنّ والتّخمين التي تعتريـه في بـواكير مباشـرته لـه ولـيس اكتمـال الصّـورة الإدراكيـة فهمـا وتمثّلا وتـأويلا الا داعيـا إيّاه إمّـا إلى نقـض الصّـورة الأولى وإحـلال صـورة أخـرى محلّهـا وإمّـا إلى تنقيحهـا وتعـديلها باسـتمرار حتّى تسـتقر على هيـأة نهائيـة أو شـبه نهائيّة ومن ثمّ يمكن أن تقضي حركة القراءة بصاحبها من الأجزاء إلى الكل (M.centrifuge) ومن الكل نحـو الأجـزاء (M.centripète) إلى ترتيـب مكوّنـات الـنّص الدّلاليّـة ومقوّمـات الفهـم والتمثل والتأويل فيـه ترتيبـا لـيس بالضـرورة موافقـا لتتـالى المعطيـات الدلاليّـة والإدراكيـة التي يفرضهـا النظام الخطي التعاقبي في بنية النصّ ولاهو بالمناسب اقتضاء لترتيب رسـوم العقـل عنـد منشـئه حـال إنشـائه؛ وبنـاء على ذلـك لـم يعـد مـن المسـتغرب أن يـذهب " ر. بارط" (R.Barthes) الى اعتبار القراءة إنشاءا آخر للنصّ وإعادة إنتاج له وأن يميّز بين نوعين من النصـوص : نـصّ مبـذول ومبتـذل يسـلّم القيـاد إلى قارئـه طوعـا فيغـدو يسـيرا طيعـا ونـصّ عصيّ متأبّ وممتنع ولكنّه ثريّ مخصب للقراءة وقابل لإعادة الإنتاج مادام ينتظـر مـن قارئـه تعاونـا ومشـاركة يجعلانـه جـديرا بـأن يرقى إلى مسـتوى تنشـئته مجـدّدا فيسـتوي الطرفـان ويتكافـآن من جهـة الوسـاطة الإنشـائيّة من وجـه ومن قبيـل الوسـاطة القرائيّة التي في المقابل تحيي ما أنشئ وتحيّن ما أنتج.

ومن جهـة أخرى ينهض القـارئ العينيّ المحسـوس بإنتـاج قـراءة تشخيصيّة في أوفـق الحالات أو مجارية للنص ومحاذية له ولكنّه في عموم ذلك وخصوصه يختار لنفسـه وجهـة قرائيّة يبدو كما لو كان مطمئنّا إليها ومعتدّا بها ضمن مسلك محدّد ومقابل- ذلك لئن بدا

القارئ النموذجي في نظر " م. ريفاتار" متمكّنا من نظام لغة الشعر ملمّا بفوارق السّنن فيها- مهما كان حجمها التّاريخي متباعدا كالذي يبدي استعدادا وطواعيّة للتّعامل مع القصيدة الجاهليّة تعاملا قرائيا خصيبا في عصرنا هذا بالرغم من ضخامة الفارق بين طبيعة السنن اللّغوي والشعري في الجاهليّة وطبيعته في الوقت الرّاهن فإن ذلك القارئ النّموذجي في تقدير " أ. آيكو" [U. Eco] ليس سوى نتاج للنصّ ذاته إذ " بإمكان النصّ أن يتصوّر قارئا نموذجيّا قادرا على الإتيان بتخمينات غير نهائيّة".بينما القرائ المحسوس لا يعدو أن يكون عيّنة من التاريخ أو من الواقع ولا يتجاوز كونه مجرّد عون (Agent) أو نموذج ممثّل (Echantillon représentatif) ينهض بتخمينات تخصّ نوعيّة القارئ النّموذجي الذي يفرضه النصّ" فيصلح بذلك عنصرا استقرائيا حتى إذا تجمعت العناصر الاستقرائيّة جملة غدت منفذا علميّا إلى ضبط ملامح القارئ النّموذجي " في المستوى التأليفي للنصّ ، ونكاد بعدئذ نخلص من ذلك كلّه إلى كون القارئ النموذجي ليس مجرّد "صنف ذي مؤهلات تمثيليّة كما لو أنه عون يستعان بملكاته في مختبر من مختبرات البحث اللّغوي " (ع. مسدّي 40:1994) وإنما هو في النّهاية – زيادة على ذلك منوال عام وهيكل مجرّد ومظهر هامّ من خطاطة النص السيميائيّة.

" وإذا كانت قصدية النصّ (Intentio opéris) على حدّ اصطلاح " أ.آيكو" تكمن أساسا في إنتاج قارئ نموذجي قادر على الإتيان بتخمينات تخصّ هذا القارئ فإن مبادرته تتمثل في تصوّر " كاتب" نموذجي لا يشبه في شيء " الكاتب المحسوس" بل يتطابق مع استراتيجيّة النصّ " (أ.آيكو" تعـ بنكراد. 78 : 2000)

وعلى هذا النحو يتقابل المنشئ الحسيّ والقارئ الحسيّ بوصفهما كائنين تاريخيّين أو كيانين واقعيّين ويتناظران على أساس انتمائهما الفعلّي إلى النّسيج الاجتماعي والثّقافي وإلى الفضاء الوسائطي بينما في نطاق الحيّز الثاني يتناظر المنشئ النّموذجي والقارئ النّموذجي سويّا باعتبار التقائهما في مستوى آخر من الوجود السيميائيّ/ النصّي المحايث.

5- الوساطة بين القارئ الصّريح والقارئ الضّمني: في المدّ الوجودي

إنّ دور الوساطة الذي يضطلع به " القارئ الصّريح " إنّما هو دور فعليّ مباشر وتاريخي متحقّق ولم يكن ذلك أمرا يسيرا ولا بسيطا بل أقلّ ما ينبغي أن يتوفّر فيه من شروط التّلقيّ وأهدافه ومواصفات القراءة وغاياتها هو تحقّق معنى الملفوظ وتحيينه

على يدي القارئ بصفة أو بأخرى، فالقارئ- في أدنى شروطه هو الكفيل بأن يكسب الملفوظ معناه ويتوجّه بمغزاه أيّا ما كان ذلك وكيفما كانت السّبيل إليه.

وتبعا لذلك" فالقارئ الصّريح " هو ذلك " المخاطب الواقع خارج النصّ وهو كائن له في التّاريخ والمجتمع وجود ومع الأقاويل الشّعرية على اختلافها تجارب وفي النصوص آراء" (شـمبخوت 53:1993) وإذا كان [القارئ] الصّريح هو الذي يجلو ما كمن في الأقاويل المخيّلة من قيم وجمال عبر أنماط إدراكه لها والصيغ التقويميّة الدّالة على انفعاله بها"... " فإنّ [القارئ] الضمني ماثل في ذهن المنشئ زمن الإنشاء يعقد له حبك النّطاق الذي لا يخرج عليه النص" (م.ن: 73)، وبهذا المعنى يكون القارئ الضّمني حاضرا في النصّ بالقوّة قبل حضوره بالفعل وموجودا فيه بالغياب قبل وجوده العينيّ، وليس للمنشيء من سبيل في هذه الحالة إلاّ أن يضع قارئه نصب عينيه ساعة الإنشاء فقارئه من هذه الزّاوية مفترض لا هويّة له ولا وجود إلاّ في ضميره ووعيه ولا شكل له إلاّ داخل الإطار الذي فيه يتشكل القول، وإنّما ينحت المنشئ صورة صاحبه من صور عديدة سابقة متراكمة بتراكم التجارب القرائيّة ولا شكّ في أن القارئ الضمني من هذه الناحية إنما ينهض بدور الرّقيب في تحقيق التّوازن المنشود والتّناظر المعدود بين الطّرفين المتواصلين باعتبار أن عمليّة إنشاء الأقاويل ليست مجرّد لعبة مغرية أو مسلية وإنّما شرطها البيان والتّبيين، واعتبار كون الشكل هو المطلوب في تلك العملية لا يغيّر شيئا من حقيقة كون الشعر ضربا من النشاط التّواصلي دون شك تنطبق عليه أحكام التّواصل وشروطها التي بات من أوكدها التّعاون (Coopération) وفق ما نصّ عليه " قرايس" (Grice) فإذا بالمنشئ في أثناء ذلك يجد نفسه خاضعا لضروب من الإكراه ووجوه من الإلزام من شأنها أن تدفع به إلى المشقّة والعناء وإلى العسر والمعاناة فتراه يسعى في عمله إلى المواءمة بين أشياء كأنّها لا تقبل المواءمة وإلى التّوليف بين مقتضيات تأبى التّوافق، فزيادة على ما في اللّغة من إكراهات متأتية من وطأة المواضعة وقيد النّواميس والضّوابط وبالإضافة إلى ما يتعيّن من مراعاة الميثاق الضّمني البياني والتّواصلي يخضع الإنشاء الشّعري أيضا لضغوط الجنس ولوازم الإيقاع وضوابط العلاقة التّعاقديّة بين الأطراف المتواصلة ومن ثمّ تدعى الأصوات الشعريّة إلى كسب الرّهان ورفع التحدّي في مجرى التنافس، ولا شكّ في أنّ الأصوات تتسابق وأن ما سبق منها في مجال التجربة قد يستأثر بإمكانات في القول

ومجالات فيه من شأنها أن تسدّ آفاق الجنس وتحدّ من حريّة ما يلحق منها. ولولا ما كان من سعة أفق الجنس وهوامش الحريّة التي تتيحها اللّغة للمنشئ بالرغم من قيودها الصارمة لما ترك السابقون للاّحقين شيئا؛ ومثلما أنّ الجنس الشعري لا يتلفه زخم الأصوات ولا تستنفده كثرة ما أطلق منها فإنّ النص كذلك إذا توفّرت فيه مساحات ممتدة من الانفتاح على طاقات القراءة والتأويل فإنّ عمليات التلقّي المتلاحقة لا تستهلكه ولا تنهكه بل بالعكس تزيده قوة ومناعة وتمنحه من الثراء والعمق ما به يصمد في وجه الدّهر، ويبقى المنشئ مشدودا إلى قطبين موتورين متجاذبين: قطب الإنشاء والتّعبير وقطب الإيصال والتأثير فإذا استجاب للأوّل وقصر همّه عليه خشي ان يقصّر في تبليغ صوته لأن دور وسيلة الإعلام في الشعر مهما خيّل إليك أنه دور ثانوي ضعيف (م.هـ طرابلسي 1988) فإنّه لا يمكن أن يتلاشى أو يضمحل بأي شكل من الأشكال، بل لعلّ ذلك الدور حريّ بأن يبرز في الشعر بوجه خاص وفي الأدب بشكل عام، وكذلك إن هو تمسك بمهمّة الإبلاغ والإفادة- كما هو الشأن في التّواصل العادي تخوّف من أن يفوته ركب الجودة والتّجويد والتّفوق والتحليق فهو بين ضرورتين متقلب ومتوجّس: ضرورة الإفادة والإحاطة من جهة الحاجة التّواصليّة والاستجابة لدواعي المتعة والشعور من جهة الحاجة الجمالية (ع. اسماعيل 13:1990).

6- الوساطة بين قصديّة النصّ وقصديّة القارئ : المدّ الظواهري/ الفينومينولوجي.

- إنّ انتصاب القارئ حكما فاصلا في شأن [شعريّة] النصّ (ع. مسدي.41:1994) من جهة وانتساب النصّ إليه باعتباره القادح لسراج [الشعريّة] (م ن : 44) من جهة ثانية وارتهان شعرية النصّ بمدى ما يتعيّن من الأثر الذي يرسمه الملمح الإنشائي في وجدانه وشعوره إنّما كان ذلك كلّه متوقّفا على شرط إبعاد المنشئ وتجاهل " قصديّته" في طور هام من أطوار السيميائيّة الأدبيّة تجاهلا كليا مقابل تنامي جدليّة قصديّة القارئ (Intentio lectoris) وقصديّة النصّ (Intentio opéris) فـ" كيف يمكن الوصول إلى حدس خاصّ بقصديّة النصّ وهل إنّ السبيل الوحيدة إلى ذلك تتمثل في إخضاع هذه القصديّة لسلطة النص باعتباره كلاّ منسجما/ (أ. آيكو تعـ بنكراد.79. 2000) وبنية ماثلة ومعطى موضوعيّا ساعة الفحص وهل إنّ قصدية القارئ في ضوء الصّبغة الإجبارية للخطية النصيّة هي قصدية اقتضائية حتميّة بموجب الاتساق الداخلي للنصّ؟ وإنما تستوجب

هذه التساؤلات أن يلتمس المرء مقدارا من التّوازن ضروريّا بين " قصديّة النصّ و" قصديّة القارئ" في الأولى اعتبار لما يمثله النصّ من رقابة يسلطها على قارئه ومراعاة لخطته ومساره وفي الثانية تقدير لمسيرة القارئ الشخصية ولخطته في القراءة ومساره القرائي برمّته.

- إن ثنائية النصّ والقارئ قائمة على إشكال ظواهري حقيقي متأت من كونه لا يمكن الاعتداد بأحد الطرفين اعتدادا تامّا مطلقا من دون مراجعة الطرف الثاني والاستنجاد به فإذا كان لكل واحد منهما وجهة نظر فلا بدّ من التّقريب بين الوجهتين وإلاّ تقوّض النّسق النصّي/ القرائي من أساسه. ومرجع ذلك إلى أن قصدية النصّ لا يمكن بحال أن تمثّل معطى نهائيا أو مستقلاّ بمعماره المغلق وبنيته التّاصيلية المحايثة بل إنه محكوم في مجموعه برؤية القارئ وتصوّره بالرغم مما يغري به من شرط الاستقلال وصفة المحايثة وليس يعود ذلك إلى قدرة القارئ على التّخمين والحدس فحسب وإنّما يرجح خاصّة إلى كونه لا يستطيع أن يتقيّد بلغة النصّ وحدها على أساس أنها نسق من القواعد والضوابط قائم بذاته فإن كان من الثابت المتأكّد أن يخضع القارئ للعبة قواعد النصّ النحوية ومكوناته المعجميّة وضوابطه النّظاميّة فإنّ انفتاح ملكاته الإدراكية والتمثليّة على عالم النصّ يبقى في الحقيقة مرتبطا ارتباطا عضويّا بالمعرفة الموسوعيّة وبأرصدة الخبرة الجماليّة التي أنتجتها المجموعة المستعملة لتلك اللّغة عبر تاريخها، فالقارئ لا يجيء إلى النصّ وهو غفل ولا يأتيه خالي الذّهن وإنّما يقبل عليه وهو مشحون بالسّمات الثقافية والفكريّة التي تحملها لغة النصّ ويحملها القارئ وجها بوجه.

7- وساطة النصّ بين التوحّد والتعدّد:في المد الدلالي.

ليست القراءة الواحدة في الحقيقة سوى قراءة واثقة ومعتدّة ولكن غير واعدة لأن القارئ النّمطي إنّما ينجز قراءته ضمن خط مستقيم كما لو كان جازما في ترسّمه له وتعقّبه إياه، فهل يمكن للمرء أن يطمئن بحال إلى كون النصّ لا يتّسع إلا لقراءة واحدة تكون حاسمة في تأوّله ونهائية في تخريج معناه ورصد مواطن الجمال والحسن فيه أم إنّ النص لا بد من أن ينفتح على قراءات متعدّدة (Lectures multiples) أو تعدّديّة القراءة (lecture plurielle) على حدّ تقدير بارط (Greimas et Courtès 1979:207) على أنّ الاختلاف بين المستويين واضح، فالقراءات المتعدّدة تنهض على أساس الانفصال والتباعد ويؤخذ

بعضها على أنه مستقلّ عن بعضها الآخر بينما تنبني تعدّدية القراءة على اعتبار الثّراء والعمق وتكامل الأبعاد؛ بيد أن تعدّد المعنى لا يمكن أن يكون من غير حدّ ولا نهاية فإذا كانت بعض مقاطع النصّ قد تبدي من الامتناع والعصيان ومن الغموض والالتباس ما تتسّع له دائرة التخمين والحدس والتأويل فلا بد من مراقبة تلك الدّائرة وضبطها بفضل مكافحة بعض المقاطع والأجزاء ببعضها الآخر في ضوء تماسك النصّ وانتظام جهازه السّنني و وحدة بنيته العلامية، إذ النصّ مبني بكيفية تجعل قراءته خاضعة لضرب من التّوجيه والحفز، وفي هذا الإطار يجد القارئ نفسه بين موجّهين اثنين يقودانه في عملية القراءة: ما يفرضه نظام النصّ ذاته وما يأتي به القارئ من ثقافته الموسوعيّة.

8- **الخاتمة:**

وهكذا نطمئنّ إلى حقيقة كون القارئ النّموذجي والقارئ المجرّد نضيف إليهما القارئ الضّمني إنّما هي تتقارب وتتشابه من جهة كونها تلتقي جميعا في مستوى التجريد النّظري والشمول الاستقرائي والاستخلاص الإجمالي ممّا يتجه من موقع الخصوص إلى مستوى العموم والشّمول أي من مستوى " القراءة العيّنة" والقراءة العينيّة إلى مستوى القراءة النّقديّة والنّظرية العميقة المستوفية لشروط الجهاز النّصي والنّسق الجمالي برمّته ويستوجب تحقيق تلك الخطوة الانتقال أصوليا ومنهجيّا من خصوصية التجربة الأسلوبية لدى الأفراد من الأعيان إلى عموم النّظام السيميائي إن باعتباره موضوعا موصوفا أو بوصفه جهازا واصفا.

إنّ الفارق المسجّل بين القارئ الحسّي والقارئ المجرّد هو تقريبا ما يناسب الفارق الفاصل بين القارئ النّموذج والقارئ النّموذجي وكذلك بين القارئ العادي والقارئ الحصيف أو بين القارئ المخبر والقارئ الخبير وكذلك أيضا ما يكون في مجرى وساطة التّلقّي بين القارئ النّمطي ونظيره المفارق لرسوم النّمط ويمكن أن نكشف عن سائر هذه الفروق ونجسّمها بالمسافات الفاصلة بين القارئ بوصفه عيّنة من النّشاط القرائي الفعليّ والقارئ باعتباره كيانا نظريا متعاليا (Transcendantal) ولا تدرك حقيقة تلكم المسافات الفارقة إلا بفضل تحوّل آليات القراءة من مرتبة الملامح الأسلوبيّة المعتمدة في النصّ والخصائص التعبيرية الفردية فيه إلى مصاف الاستراتيجية العامّة. ومن ثمّ تتحوّل القراءة باعتبارها حركة تصاعديّة من مستواها الاستقرائي في الأثر إلى صعيد

تجريدي في النصّ على أساس أن للنصّ كيانا أوفى وأشمل من نظيره في الأثر، لأنّه يأخذ من سمات الآثار وخصائص أساليب الأفراد ما ينحت به بناءه ويتدبّر من خلاله نظامه وبه تكتمل صورته، فإذا استعنّا على توضيح ذلك بمثال العلاقة القائمة بين " القصيدة العربيّة القديمة باعتبارها منجزا عينيّا وفعلا إنشائيّا متحقّقا من جهة ونظام " تقصيد القصيد" في عرف النّقاد القدامى من جهة ثانية فإن تصوّر " أ.آيكو" [U. Eco] في هذا الاتجاه يفيد بأن الاهتداء إلى استراتيجيّة النصّ السّيميائيّة قد تتأتّى للمرء تسويته من خلال التّعالي على الملامح الأسلوبيّة للأفراد البزّل من الشعراء والرّقي بها إلى مصاف النّواميس المتحكمة في آليات تقصيد القصيد" وجملة الضّوابط المسيّرة للنّظام العمودي بأسره والمتولدة عنها تلك العينّات والنّماذج العينيّة من أمّهات القصائد العربية القديمة سواء في مستوى مقدماتها الطّللية أو في قسم التخلّص وكيفيات إجرائه أو كذلك في مستوى إنجاز الغرض الأكبر.

قائمة المراجع

1- باللّسان العربيّ

. بنكراء سعيدأ-" السيميائيات: النّشأة والموضوع: مجلّة عالم الفكر" المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، دولة الكويت المجلد 35، العدد 3، يناير/ مارس 2007

ب- تعريب كتاب " آمبرتو آيكو: التأويل بين السميائيات والتفكيكية 2000

. بن عياد (مراد): " من الوسائط الإجرائيّة في الأدب العربي القديم: بحث في سيميائّة التواصل" في مجلدين ، منشورات كليّة الآداب والعلوم الإنسانيّة بصفاقس، جامعة صفاقس، تونس، مطبعة التّسفير الفنّي بصفاقس، الجمهورية التونسية: - مجلد ا : 2010.

ب- مقال حول: نظرية التّواصل بين الحقل اللّساني ومجالات الإنتاج الصّحفي ، " المجلة التّونسية لعلوم الإتّصال " معهد الصحافة وعلوم الأخبار بتونس، الجمهورية التونسية ، العدد 22 جويلية/ ديسمبر 1992.

ج- مقال: " من اللّغة إلى الكتابة إلى المعنى: قراءة في الوسائط الإجرائية ومسافات التأويل " مجلة القلم اللجنة الثقافيّة الجهوية بصفاقس، الجمهورية التونسية

- القسم الأول: العدد 3 ربيع 2000

- القسم الثاني: العدد 4 صيف 2000

د- مقال " حركيّة المسار الوسائطي بين التصوّر التراثي والإنجاز الحداثي مجلة الإذاعات العربيّة ، تونس، العدد 1: 2009.